أكد أن التحقيق مستمر في لجنة المرافق العامة بشأن حادثة غرق نفق المنقف

المطيري: «الأشغال» تخاذلت عن محاسبة القيادات والمقاولين الفاسدين

قال مقرر لجنة المرافق العامة ماجد المطيري إن التحقيق مستمر بحادثة غرق نفق المنقف وبقية المناطق نتيجة الأمطار التي شهدتها البلاد واكد ان اللجنة تعمل الآن على إنجاز تقريرها وتتابع خطوات وزارة الأشغال بهذا الشأن.

واستغرب المطيري في تصريح صحفي حصر الوزارة التحقيق بحادثة المنقف فقط بينما حصلت نفس المشاكل في مشاريع اخرى واكد ان لجنة المرافق لن تجامل احدًا على حساب المصلحة العامة.

واعتبر المطيري ان وزارة الأشغال تخاذلت عن محاسبة القيادات والمقاولين الفاسدين مضيفًا ان الوزير لم يتخذ الإجراءات الرادعة بحق المقاول الفاسد والقياديين وسيدفع ثمنًا سياسيًا نتيجة استمراره في مراعاة الفاسدين.

وقال إن وزارة الأشغال جاملت مقاول نفق المنقف والذي اتضح للجنة انه قام ببيع المشروع لمقاول بالباطن لتنفيذه، حيث إن بيع المشاريع في الباطن وعدم تنفيذها هو مسلسل مستمر نتيجته سيئة جدا على مشاريع الدولة.

واوضح ان اللجنة التي شكلتها الأشغال والنتيجة التي خرجت بها والإجراءات التي اتخذها الوزير فيما بعد غير مرضية والإحالة للنيابة التي تفاخر بها الوزير امام عدسات الإعلام اتضح انها لحماية المقاول لا لأجل المصلحة العامة.

واكد ان هناك حوادث سابقة تم إيقاف المقاول فيها عن مشاريع الوزارة ولكن هذا الإجراء لم يتخذ من قبل الوزير المطوع وتحذره من توقيع اي مشروع جديد مع المقاول الفاسد.

وتساءل إن كان من صميم عمل اللجنة المشكلة من قبل الوزير تحديد المخالفة والمتسبب بها فلماذا اتى التقرير عائمًا دون تحديد المتسبب عن هذا الخلل؟

وأشار إلى أن المقاول مسؤول عن صيانة وتشغيل ومتابعة محطة نفق المنقف إلى أن يتم تسليم المشروع تسليمًا نهائيًا وهو لم يقدم ما يثبت قيامه بأعمال التشغيل والمتابعة والصيانة لهذه السنوات التي تلت التسليم الابتدائي ولم يكن جهازه موجودا في موقع الحدث.

وأكد أن ذلك يحمل المقاول مسؤولية ما حدث لنفق المنقف من عطل وأضرار لحقت بالمرافق والمواطنين وتحمل كلفة صيانة المرفق واستبدال المضخات التي لم تعمل.

وطالب بإحالة المقاول وجميع القياديين المتخاذلين للنيابة وأن تكون الإحالة حقيقية تحمل جميع المستندات، مؤكدًا انه لن يتنازل عن هذا الخيار.

واستغرب المطيري اكتفاء اللجنة المشكلة من الوزير بتوجيه إنذار كتابي إلى الوكيل المساعد لقطاع هندسة الطرق نتيجة ما حصل في نفق المنقف معتبرًا أن هذا الإجراء مكافأة للوكيل لا عقوبة.

وختم المطيري تصريحه قائلًا إن وزارة الأشغال تخاذلت وجاملت المقاولين الفاسدين ولم توقع عليهم العقوبات المجزية لكي لا تكرر مثل هذه الحوادث التي تهدد حياة المواطنين.

المطيري يطالب بإنشاء دوار على الطريق الفاصل بين منطقتي الفنطاس والمهبولة

من ناحية اخرى اعلن المطيري انه تقدم باقتراح برغبة لإنشاء دوار على الطريق الفاصل بين منطقتي الفنطاس والمهبولة عند تقاطع شارع المهبولة الرئيسي

ونص الاقتراح على ما يلي:

رغبة في تطوير الخدمات المقدمة للمواطنين، ولتلافي الازدحام الشديد على إشارة البحر حيث إن من يريد الدخول في الفنطاس الزراعي وكذلك من يخرج من المهبولة باتجاه شارع الفحيحيل السريع لا بد ان يتجه إلى هذه الإشارة ما يسبب ازدحامًا شديدًا يصل إلى مئات الأمتار ما يعطل مصالح المواطنين.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: إنشاء دوار على الطريق الفاصل بين منطقتي الفنطاس والمهبولة عند تقاطع شارع المهبولة الرئيسي والشارع الفاصل بين الفنطاس والمهبولة.

ماجد المطيري

■ لن نجامل أحدًا على حساب المصلحة العامة

■ نحمل المقاول مسؤولية ما حدث لنفق المنقف من عطل وأضرار

يشغل منصب «الظواهر السلبية» وعضوية لجنتي «التشريعية» و«حقوق الإنسان»

15 سؤالًا و27 اقتراحاً بقانون .. حصاد النائب محمد هايف في دور الانعقاد الأول

قدم النائب محمد هايف خلال دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر 15 سؤالا و27 اقتراحًا بقانون و9 اقتراحات برغبة، وشارك في تقديم طلبات المناقشة التي تتعلق بقضية إيقاف النشاط الرياضي وقضية حلب والقضية الإسكانية.

ويشغل النائب محمد هايف منصب رئيس لجنة الظواهر السلبية، وعضوية اللجنة التشريعية ولجنة حقوق الإنسان.

وتبلغ المقترحات بقوانين التي تقدم بها النائب محمد هايف 27 اقتراحًا بقانون جميعها مشاركًا فيها بعض زملائه النواب جاءت كالتالي

تعديل بعض أحكام القانون رقم (67) لسنة 2015 في شأن الديوان الوطني لحقوق الإنسان (يخضع الرئيس ونائبه قبل ترشيحهما إلى جلسة تقييم كفاءة ويقدم تقرير بذلك إلى رئيس مجلس الأمة

تعديل المادة الثانية من القانون رقم 79 لسنة 1995 في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة وإلغاء القانون رقم 20 لسنة 2016 بشأن تحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء (لا تسري الأحكام السابقة على الأثمان التي تدفع مقابل الحصول على الخدمات والسلع)

تعديل بعض أحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية في حالة وفاة الأب الكويتي ووثيقة التملك لورثته الشرعيين.

في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 20 لسنة 2016 في شأن تحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء.

تعديل المادة 4 من القانون رقم 20 لسنة 2015 بشأن الخدمة الوطنية العسكرية (مدة الخدمة العاملة للمجند)

في شأن تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 40 لسنة 1980 بإصدار قانون تنظيم الخبرة (الهيئة العامة للخبراء)

إنشاء اللجنة الكويتية لمكافحة المنشطات.

تعديل بعض أحكام القانون رقم 24 لسنة 1979 في شأن الجمعيات التعاونية (يكون لكل جمعية تعاونية مجلس إدارة يدير شؤونها يتكون من تسعة أعضاء)

تعديل المادة الثانية من القانون رقم (79) لسنة 1995 في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة وإلغاء القانون رقم (20) لسنة 2016 في شأن تحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء (لا تسري أحكام هذه المادة على الأثمان التي تدفع مقابل الحصول على الخدمات والسلع وإلغاء قرار زيادة أسعار الوقود)

حماية الحق في المواطنة وفي الهوية الوطنية (إسقاط أو سحب الجنسية الكويتية)

تعديل البند (1) من المادة (26) من القانون رقم (98) لسنة 2013 في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (يكون التمويل برسم تكلفة لا يرتبط بقيمة التمويل)

سداد فواتير الكهرباء والماء عن المتقاعدين ومستحقي المساعدات الاجتماعية.

إضافة مادة جديدة برقم (4 مكررا) إلى القانون رقم (19) لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية (يجوز لكل كويتي تم الاستغناء عن خدمته في القطاع الأهلي ولأسباب لا ترجع إلى مخالفة قانونية أن يتقدم إلى ديوان الخدمة المدنية بطلب وظيفة وفقا للإجراءات والشروط المحددة)

تعديل بعض أحكام القانون رقم (32) لسنة 1676 في شأن الجيش (يقبل كضابط اختصاص كل عسكري من رتبة ضابط صف أمضى في العسكرية خمس سنوات)

معادلة الشهادات العلمية الصادرة من دار القرآن الكريم بمثيلاتها.

إضافة ثلاث مواد جديدة بأرقام (19 مكررا ج، 19 مكررا د، 19 مكررًا هـ) إلى المرسوم بالقانون رقم (42) لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية (الفحص الطبي لتسجيل اللاعبين)

تنظيم العمليات الجراحية التجميلية

تعديل بعض أحكام القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة (يُحرم من الانتخاب كل من أدين بحكم نهائي في جريمة المساس بالذات الإلهية والأنبياء وأمهات المؤمنين والصحابة والذات الأميرية)

إضافة مادة جديدة برقم 69 مكرراً إلى الأمر الأميري بالقانون رقم 61 لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية (إعادة ما تم تقاضيه من فوائد استبدال الراتب التفرغ للعمل في الجمعيات الخيرية.

تعديل بعض أحكام القانون رقم (16) لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء (الإفراج تحت شرط عن كل محكوم عليه بالحبس قضى ثلاثة أرباع المدة المحكوم عليه إذا كان حسن السيرة والسلوك.

إضافة مادة جديدة برقم (18 مكررا) إلى القانون رقم (12) لسنة 2011 في شأن المساعدات العامة (تصرف مساعدة خاصة مقدارها مائة دينار كويتي شهريا لنزلاء السجن المركزي والعمومي)

حماية الحياة الخاصة للأفراد وصونها.

تعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (تخفيض ساعات العمل للموظف من ذوي الإعاقة أو ممن يرعى ولدا أو زوجا من ذوي الإعاقة) تعديل المادة 1 من القانون رقم 31 لسنة 2008 بشأن الفحص الطبي للراغبين في الزواج قبل إتمام الزواج (الأمراض المعدية والوراثية التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة)

تعديل المادة الثانية من القانون رقم 42 لسنة 2006 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة (تنتخب كل دائرة عشرة أعضاء للمجلس على أن يكون لكل ناخب حق الإدلاء بصوته لمرشحين اثنين في الدائرة المقيد فيها)

تعديل المادة 2 من القانون رقم 114 لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين (المواطنين المتقاعدين المسجلين بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وربات البيوت الكويتيات)

الأسئلة

وجه النائب محمد هايف 15 سؤالًا إلى 8 وزراء منها 4 أسئلة إلى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية عن السماح لمكاتب السفريات الخاصة باحتكار بيع التذاكر وعمل الحجوزات وإيقاف المساعدات الاجتماعية للكويتيات المتزوجات من غير كويتي وشهادات لمن يهمه الأمر التي أصدرتها الهيئة العامة للقوى العاملة لمجالس إدارات جديدة لنقابات عمالية وتسكين وظائف شاغرة في الهيئة العامة لذوي الإعاقة.

وقدم 3 أسئلة إلى وزير الداخلية عن مصروفات بند الضيافة وظاهرة الشقق المفروشة في مناطق السكن الاستثماري والإجراءات الأمنية المتبعة في المنافذ لكشف مزوري الجوازات.

وقدم سؤالين إلى كل من وزير الدولة لشؤون الإسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات عن مشاكل بالبيوت الحكومية الموزعة من قبل المؤسسة العامة للرعاية السكنية بكل من مدينة جابر الأحمد ومدينة صباح الأحمد وضاحية شمال غرب الصليبخات.

وسأل وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الشباب عن ظاهرة الشقق المفروشة في مناطق السكن الاستثماري وأعضاء مجلس إدارة الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ووجه سؤالا إلى كل من وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الإعلام عن ضوابط اختيار المواد والبرامج بمختلف أنواعها القابلة للبث بالقنوات الرسمية والخاصة وإلى وزير التربية وزير التعليم العالي عن الآلية المتبعة في شغل وظائف المديرين والوظائف الإشرافية.

وسأل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وزير الدولة لشؤون البلدية عن ظاهرة الشقق المفروشة في مناطق السكن الاستثماري، ووزير الصحة عن موعد بدء التعاون بين معهد الكويت للاختصاصات الطبية والكلية الملكية الأيرلندية لطب وجراحة الأسنان.

محمد هايف

أكد أنها ترجمة حقيقية لتوجه السلطتين

الجلال يشيد بمبادرة «إنجاز» لتسويق أنشطة الشباب

ثمن النائب طلال الجلال مبادرة وزير الأوقاف ووزير الدولة لشؤون البلدية محمد الجبري طرح مشروع (إنجاز) لتسويق أنشطة الشباب في إطار خطة الدولة لدعم المشاريع الحرة. وأكد الجلال في تصريح صحفي أن مبادرة البلدية في إيجاد مركز لتسويق منتجات الشباب هي ترجمة حقيقية لتوجه السلطتين التنفيذية والتشريعية بشأن دعم المشاريع الشبابية وتعد حافزًا لخدمة أفكار الشباب وأنشطتهم وتجعلهم يتجهون للأعمال الحرة بدلًا من القطاع العام.

ودعا الجلال الجهات الحكومية الأخرى أن تحذو حذو البلدية في طرح مثل هذه المبادرات الرائدة وتقديم كل التسهيلات أمام الشباب لخلق فرص عمل والمساهمة في حل قضية البطالة حلا جادًا وحقيقيًا

طلال الجلال

لجنة تحقيق خاصة بالطلبة الذين لم يجروا مقابلات شخصية

الرويعي: اتفاق مع وزير التربية بقبول جميع المستوفين للشروط في كليات ومعاهد «التطبيقي»

أكد النائب د.عودة الرويعي أنه اتفق مع وزير التربية والتعليم العالي د.محمد الفارس على مجموعة حلول لمشاكل القبول في كليات ومعاهد الهيئة العامة للتعليم التطبيقي.

وأوضح الرويعي في تصريحات لتلفزيون المجلس أنه التقى وزير التربية والتعليم العالي د.محمد الفارس ونقل إليه شكاوى أولياء الأمور حول مشكلات القبول في الفصل الدراسي الأول في هيئة التطبيقي.

وأضاف أن مشاكل القبول تنقسم إلى جزئين أولهما عدم قبول أكثر من 200 طالب وطالبة في الفصل الدراسي الأول رغم استيفائهم النسب الدنيا المحددة وتحقيقهم لكافة الشروط الأخرى المطلوبة.

وقال الرويعي انه بالنسبة لهؤلاء الطلبة تم الاتفاق مع وزير التربية على إعلان قبولهم حاليا حتى يعرفون مستقبلهم ويبنون عليه خططهم وألا يؤجل قبولهم للأشهر المقبلة.

وذكر أن القسم الثاني من المشكلة هو الخاص بالطلبة الذين تم قبولهم في تخصصات غير التي طلبوها وتقول الهيئة أنه بسبب عدم جراء المقابلات الشخصية.

وبين أنه تم الاتفاق مع الوزير على إسقاط شرط المقابلة الشخصية حاليا وقبول الطلبة في التخصصات العلمية والأدبية في كلية التربية الأساسية وبعد استيفاء الشروط والوصول لمعدل تراكمي معين في الدرجات يتم إجراء المقابلة.

وأشار إلى أن هناك فهم خاطئ للمقابلة لكن هذا الموضوع يمكن مناقشته في وقت آخر وفي نطاق موضوع آخر منفصل عن المشاكل الحالية.

وأكد الرويعي أيضا الاتفاق على تشكيل لجنة تحقيق خاصة بالطلبة الذين تقول الهيئة أنهم لم يجروا مقابلات شخصية بينما هم يؤكدون إجرائهم مقابلات واجتيازهم هذ المقابلات.

عودة الرويعي

لتحسين وضعهم المعيشي والمادي وتوفير الحياة الكريمة لهم وأسرهم

عبد الكريم الكندري يسأل عن خطوات تطبيق الكادر الخاص بموظفي السلكين الدبلوماسي والقنصلي

أعلن النائب د.عبد الكريم الكندري أنه تقدم بسؤال برلماني إلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد عن الخطوات العملية التي قامت بها الوزارة لإقرار كادر خاص لموظفي السلكين الدبلوماسي والقنصلي لتحسين وضعهم المعيشي والمادي وتوفير الحياة الكريمة لهم وأسرهم.

ونص السؤال على ما يلي:

بالإشارة إلى تصريحكم في وسائل الإعلام بتاريخ 10 مارس 2017 الموافق 12 جمادى الآخر 1438 والذي ذكرتم فيه أن وزارة الخارجية بصدد إقرار كادر خاص لموظفي السلكين الدبلوماسي والقنصلي لتحسين وضعهم المعيشي والمادي وتوفير الحياة الكريمة لهم ولأسرهم وأن آخر زيادة طرأت على الراتب الأساسي لموظفي وزارة الخارجية كانت عام 1985 وآخر زيادة على بدل تمثيلهم تمت عام 2005، وعلى الرغم من كثرة الوعود التي أطلقتموها بشأن الموضوع المذكور إلا أنه لم يتم ذكر الموعد المحدد لإقرار الكادر الخاص بموظفي السلكين الدبلوماسي والقنصلي، وبناء على ما تقدم ونظرا لكثرة المطالبات بتحرك جاد من قبلكم لإقرار الكادر المذكور لذلك بالرجاء إفادتي بالتالي:

١- أرجو إبلاغي بالخطوات العملية التي قامت بها الوزارة لإقرار الكادر، والاجتماعات التي عقدت بشأنه بين إدارات الوزارة أو مع جهات رسمية أخرى.

٢- أرجو تحديد سبب التأخر في إقرار الكادر، رغم تصريحكم (في الخبر أعلاه) بأهميته واستحقاق موظفي وزارة الخارجية له.

٣- أرجو إعطائي جدول زمني لإقرار الكادر يتضمن المراحل التي سيمر عليها المشروع وتاريخ تطبيقه.

٤- أرجو تحديد التكلفة الإجمالية الشهرية للكادر والتي ستتحملها الوزارة في حال إقراره.

٥- أرجو تحديد الشرائح المستفيدة من الكادر وقيمة الكوادر التي ستتقاضاها بالتفصيل (الأساسي والبدلات والعلاوة الاجتماعية وغيرها)

٦- أرجو الإفادة عن طبيعة بدل دعم العملة الذي يتم إضافته على الرواتب وسبب طلب وزارة المالية بإلغائه، وضرورة العمل على تثبيته من ضمن آلية صرف الرواتب بحيث لا تؤثر أي زيادة قادمة على هذا الصرف.

عبدالكريم الكندري

ضمن جهودها للحفاظ على سلامة مستخدمي الطريق

«المرور»: تسجيل «555.32» مخالفة مرورية خلال أسبوع

«المرور» يكثف من حملاته

ضمن جهود الإدارة العامة للمرور للحفاظ على سلامة مستخدمي الطريق والعمل على تطبيق قانون المرور نفذ قطاع المرور عدة حملات مرورية على جميع محافظات دولة الكويت خلال (الأسبوع الماضي) الفترة من 7/23 وحتى 2017/7/29.

وقد أسفرت عن تحرير (555.32) مخالفة مرورية متنوعة وحجز (1052) مركبة و(2) دراجة ودخول (64) شخص لنظارة المرور وإحالة (5) وافدين للإبعاد لقيادة مركبة دون الحصول على رخصة سوق.

وتهيب الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بضرورة التزام مستخدمي الطريق بقانون المرور حيث أن القانون ما وضع إلا لسلامة الجميع وتؤكد الإدارة استمرارية حملاتها التوعوية بالتعاون مع جميع وسائل الإعلام المختلفة ووسائل التواصل الاجتماعي من أجل تحقيق الهدف المنشود.